

خبير في الأمن الرقمي يثير تساؤلات مهمة حول بطاقة ميدان الإلكترونية ويحذر من فطورتها



وقال: "إذا كان سيتم تخزين قواعد البيانات داخل اليمن فهل هناك بنية تحتية وكادر فني مؤهل قادر على حماية هذه البيانات من محاولات الوصول إليه؟". مشدداً على وزارة الداخلية عقد ورش وحلقات نقاش للتعريف أكثر بهذا المشروع والرد على استفسارات المواطنين والمختصين حوله بدلاً من محاولة تطبيقه بهذه الصورة.

وجود ضوابط محددة للوصول إلى هذه البيانات حتى لا تستخدم بشكل خاطئ وسيئ تضر بالمواطنين. كما تساءل الباحث عن نوع البيانات المطلوبة في هذه البطاقة وألية مشاركتها مع باقي المؤسسات سواء الحكومية أو القطاع الخاص ومكان تخزينها في داخل اليمن أو خارجها وموقع حفظ النسخ الاحتياطية لها.

بمواصفات علمية بأنه مجرد كلام تسويقي لا يوضح شيئاً، مستغرباً في الوقت نفسه قول وزير الداخلية: "إن المواطن لا تعنيه التقنية التي يعمل بها نظام البطاقة"، وأكد أن المواطن هو المعنى بالدرجة الأولى بهذا الأمر كونه يتعلق ببياناته الشخصية. كما تساءل فهمي الباحث عن أسماء الجهات المختصة التي قال الوزير إنه يمكنها الوصول إلى المعلومات والبيانات والأسس القانونية التي تسمح للسلطات المختصة بهذا الأمر، وهل تم إشراك القضاء؟ لافتاً إلى ما هو معروف عن اليمن بشأن إمكانية أي شخص الوصول لأي بيانات عبر الوساطة والمعرفة. وأوضح الباحث أن انتقاده وتساؤلاته بشأن هذا المشروع سببها عدم وجود الأساس الذي ينطلق منه المشروع مثل: البنية التحتية والتقنية والقانونية. وأكد أن هناك أزمة ثقة بين المواطن والحكومة في هذا الوقت على أبسط القضايا؛ بسبب الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، مشدداً على ضرورة

وزير الداخلية إبراهيم حيدان على قناة اليمن بشأن هذا المشروع، واضعاً العديد من التساؤلات الهامة حوله. وكانت أولى تساؤلات الباحث حول هوية الشركة التي قال وزير الداخلية إنه تم التعاقد معها لتنفيذ المشروع، وجنسيته، وهل لديها تجارب في هذا المجال، والدولة التي تتبعها. وأشار الباحث إلى أن وزارة الداخلية كانت من الوزارات التي انتقدت تعاقد الحكومة مع الشركة الإماراتية بشأن مشروع الاتصالات بحجة المساس بالأمن الوطني، مع العلم أن مشروع الاتصالات كان معنياً بالمشاركين بالخدمة فقط، في حين هذا المشروع معني ببيانات المواطنين وأسرهام وكل شيء يتعلق بهم. وقال: "من حق المواطن أن يعرف هوية هذه الشركة وجنسيته، وكيف تم التعاقد معها، هل لديها تجارب في نفس المجال، وهل تتبع دولة معينة، وأين سيتم حفظ البيانات الخاصة به". واعتبر المهندس "فهمي الباحث" حديث الوزير حول اختيار الشركة

الأمناء/ خاص:

أثار الخبير في الأمن الرقمي المهندس فهمي الباحث، تساؤلات مهمة ومنطقية حول البطاقة الإلكترونية الذكية التي أعلنت وزارة الداخلية في حكومة المناصفة تدشينها مؤخراً بشكل مفاجئ. وأشاد الباحث في بث مباشر على حسابه في الفيسبوك وفقاً لـ (نيوزيمن) بمثل هذه المشاريع التي باتت كثير من الدول تعمل بها كونها تساهم في رقمنة المعاملات ومكافحة الفساد، لكنه في الوقت نفسه حذر من خطورة هذا المشروع في ظل الأوضاع الحرجة التي تعيشها البلاد وحالة التشظي التي خلقتها الحرب المستمرة منذ ثماني سنوات. وقال: "إن مثل هذه المشاريع لا يمكن أن تتم في يوم وليلة، بل تحتاج إلى ترتيبات وضوابط؛ لأنه ليس من السهل إنجاز مثل هذا المشروع في ظل دولة منهارة وتعيش حالة حرب، وليس هناك مؤسسات، إلى جانب ضعف البنية التحتية الرقمية". وتطرق الباحث في البث إلى حديث

الريال يفقد أكثر من ربع قيمته منذ مطلع العام الجاري

ارتفاع حاد في أسعار السلع يفاقم معيشة المواطنين

في الأسواق الريفية، هذا بالتوازي مع غلاء الوقود الذي ضاعف بدوره كلفة النقل. ويفسر الناشط علي الطويل: "الطرق عكست نفسها على أسعار السلع؛ لأنها أضيفت قيمة الإيجار فوق قيمة السلع". ويضيف: "ارتفع سعر المشتقات النفطية وبالتالي تأتي البضائع بالنسبة إلى هذا السوق من الرأهدة أو من العند، وهذه المسافة كلها دفعت التجار لإضافة تكلفة الأتعاب والنقل فوق المواد الأساسية، التي تعكس دورها على المواطنين".

لامعارجات

ويرى مراقبون أن تعدد أسباب الغلاء، و تفاقم آثاره على حياة الناس، يؤدي إلى مزيد من التأثيرات وتتسع انعكاساتها كلما تباطأت معها فرص وإمكانات الحلول؛ كبح عجلة الانهيار المعيشي والاقتصادي، ومنع مزيد من العملة الوطنية التي فقدت ما يزيد عن ربع قيمتها منذ مطلع العام الجاري.

ريال للكيلو الواحد، وهي زيادة تلقي بظلالها على كاهل المواطن، في ظل تدني دخله، بالتزامن مع تراجع العملة المحلية، وضعف الدور الرقابي. ويقول التربوي عبده حسن: "الأسعار خيالية، كل يوم أسعار السلع الأساسية تزيد، ودخل المواطن ما فيش". ويؤكد: "نحن التربويين كان راتبنا قبل الحرب 1500 سعوي واليوم أصبح 200 ريال سعودي، يعني سعر الصرف لعب دوره وأثر علينا". ويقول الناشط المجتمعي علي الطويل: "أسعار المواد الأساسية في صورة متزايدة؛ نظراً لغياب دور الرقابة وحالة الجشع التي يمارسها التجار، لا يوجد ضمير ولا محاسبة ولا رقابة، دائماً ما تجد الارتفاع بصورة مستمرة وهذا ينعكس بدوره على الدخل والحياة المعيشية".

تضاعف الأسعار بسبب انقطاع الطرق

انقطاع الطرق الرئيسية بسبب الحرب، إضافة لانعدام صيانة بعضها، أدى لزيادة في تكاليف السلع، خاصة

وأنا معي ثمانية أطفال، كم باتمشي معي هذه الكمية؟".

تعدد أسباب الغلاء ومظاهره

ارتفاع الأسعار ليس محصوراً على السلع الأساسية، فالمتطلبات الأخرى كالخضروات واللحوم سجلت أرقاماً قياسية، إذ تجاوز سعر الكيلو الطماطم ألفاً وخمسمائة ريال، بينما سجل سعر الأسماك بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف



يوم جديد تسعيرة مغايرة، لا تختلف عن سابقاتها سوى بالزيادة السريعة. يقول الحاج عبده أحمد من سكان ريف لحج: "كل حاجه تزيد، لا يمر يوم إلا وتزيد أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية". ويشير: "المشكلة أن الاحتكار من قبل أصحاب السوق السوداء هي المشكلة أساساً، وهم رأس المشكلة". مضيفاً: "اليوم القطنمة السكر أبو عشرة كيلو تجاوزت قيمتها خمسة عشر ألف ريال

الأمناء/ تقرير: سامح عبد الوهاب؛ تتفاقم حدة الغلاء المعيشي في أسواق البلاد؛ نتيجة التهاوي المستمر لقيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بعد أن تجاوز سعر الدولار الواحد ألفاً وخمسمائة وثلاثين ريالاً، الأمر الذي يزيد من ارتفاع أسعار السلع ويزيد من معاناة المواطنين إثر عجزهم عن تلبية احتياجاتهم من المتطلبات الضرورية، لا سيما في ظل غياب المعالجات الحكومية لوقف الانهيار المتواصل للعملة وعدم تحسين أجور الموظفين.

شراء بعض الخضروات والتخلي عن الفاكهة هذا جل ما يستطيعون اقتنائه، إنه الخيار الوحيد المتبقي من قدرتهم الشرائية لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الأخرى، وإن بدت عروضها مناسبة ومغرية.. ذلك إذن واقع التسوق في الأسواق وتحديد سوق الربوع بمدينة القبيطة في محافظة لحج، حيث تسجل أسعار السلع مع كل

قسم التقارير

د. سالم لعور

مدير الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

مدير التحرير

غازي العلوي

رئيس التحرير

عدنان الأعجم

المشرف العام

د. صدام عبدالله

الأمناء

alomana2013@gmail.com

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175